

العلوم الاقتصادية (26)  

السرية المصرفية بين الإبقاء والإلغاء
(دراسة في فلسفة السرية المصرفية)

أ. يوسف محمود فخام
قسم القانون الخاص / كلية القانون
جامعة البصرة

المستخلص

-) () (

Abstract

The bank secrecy is a legal way to protect the rights the legislator gives it such a protection . It was , and is still , a necessity to establish the principles of confidence that really represent a guarantee and safeguard for the individual and community at all times and societies . But this secrecy , that aims to protect these principles , suffered changes over time to become a means to smuggle the capitals and swindle the tax laws in addition to efface money of criminal roots . Thus if betraying the bank information with no real reason impairs society , the silence of bank and non-disclosure of information concerning crimes more impairs society . This justifies the necessity of disclosure of such information according to the rule (preventing mischiefs is better than bringing benefits) .

The importance of this study comes at a time voices become louder demanding the abolition of bank secrecy , especially after September 11,2001

It renders the main reason to the bank secrecy that contributes to the phenomenon of tax evasion , money laundering , and financial acts . So , it is a must to tackle the philosophy behind the bank secrecy to know the truthfulness of those demands . It is worth noting that every legal system has its own philosophy calling the legislator to organize its rules that , by comprehending them , show the importance of that system and the need to maintain or abolish it when some conditions emerged to justify such abolition .

المقدمة

أولاً : موضوع البحث:

:

()





()

ثانياً : مشكلة البحث

ثالثاً : أهمية البحث

رابعاً : أسلوب الدراسة

خامساً : خطة البحث

() ()
(



()

:

المبحث الأول مفهوم السرية المصرفية

:

:

-:

)

(

¹ د. محمد عبد الرحمن بوزير و د. عبد الله مسفر الحيان، جرائم غسل الأموال وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، مجلة المصارف، مجلة فصلية يصدرها اتحاد المصارف الكويتية، السنة الرابعة، العدد ١١، ابريل، ٢٠٠٤، ص ١٣٦ .



()

- -)

. (

-

-

)

. (

)

. (

)

² د. نبيل محمد احمد صبيح، تجربة البنوك وظاهرة غسيل الأموال، مجلة المصارف، مصدر سابق، ص ١٤٣ .
³ عمار غالي عبد الكاظم، المسؤولية الجنائية عن جريمة تبييض الأموال - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٤، ص ١٧٥ .
⁴ احمد كامل سلامة، الحماية الجنائية لأسرار المهنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٠ .

() ()
-



(

)

(

:

-:

:

:

7

⁵ د. جلال وفاء محمد، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٧٩، د. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح قانون التجارة المصري، ج ٢، ط ٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩٥٤.
⁶ د. محمد علي القري، السرية في العمليات المصرفية - مفهومها وضوابطها، بحث منشور على الموقع الإلكتروني

www.elgari.com/article67.htm-68k

⁷ See : Chehrie and Fifoot , The Law of Contract , London , 1964 , p.457 .





()

Tournier V. National Provincial and Union Bank of England (1924)
)

(

:

⁸ للتفصيل انظر : د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجة القانونية في قانون التجارة الجديد و تشريعات البلاد العربية، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٩٦-١٠٩٧، د. عادل جبيري محمد حبيب، مصدر سابق، ص ١٣٥ .
⁹ Chereley Etsmart , Leading cases in the law of banking ,London ,1977, p. 6-8.
مشار إليه في مؤلف نادر موسى، تبييض الأموال وغسلها – كبرى الجرائم العاصرة، ط١، دار الإسرائ للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٦٤ .
¹⁰ د. علي جمال الدين عوض، مصدر سابق، ص ١٠٩٨، د. عادل جبيري محمد حبيب، مصدر سابق، ص ١٣٥ .
11 سبق للمشرع الفرنسي ان نص على التزام المصارف بالسرية وذلك في قرار المجلس الملكي الصادر في ١٦٣٩/٤/٢، والذي جاء فيه بأن السرية من الأمور الضرورية بصفة مطلقة في معاملات المصارف والمبادلة والتجارة المالية، بيد ان النص على السرية المصرفية قد اختلف من التشريعات الفرنسية منذ صدور قانون التجارة النافذ لعام ١٨٠٧ والصادر في عهد نابليون ولحد الآن .



()



- -

:

-:

:

:

()

() ()

- -

ترجمة د. علي مقلد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع والسلسلة الجامعية ومنشورات البرزخ، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٧٥.

¹⁵ انظر G.Ripert et R.Roblot, op.cit., p.475، انظر كذلك الموقع الالكتروني www.fiqh/files/Banks/189.doc

www.kantakji

¹⁶ د. محمد علي القري، مصدر سابق، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.elgari.com/article67.htm-68k

¹⁷ نقلاً عن د. محمد علي القري، مصدر سابق، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.elgari.com/article67.htm-68k

() ()
-



:

:

()

¹⁸ انظر الموقع الالكتروني www.kantakji.org/fiqh/files/Banks/189.doc
19 نقلاً عن د. الياس ناصيف، موسوعة الوسيط في قانون التجارة، ج ٤، عمليات المصارف، الموسوعة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، بدون سنة طبع، ص ٣٣٣
20 د. الياس ناصيف، مصدر سابق، ص ٣٣٨، د. نعيم مغيب، نظريات في القوانين المصرفية والإدارية والمدنية، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٠.
21 د. سمحة القليوبي، مصدر سابق، ص ٩٥١.



()



(

(-) :

)

()

. (

-

-

:

()

:

()

)

. (...

()

)

()

- :

()

²² للتفصيل انظر د. علي جمال الدين عوض، ص ١١٠١، د. احمد محمود جمعة، أحكام عقد الحساب الجاري في قانون التجارة الجديد،

ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٦٥ .

²³ منشور في الوقائع العراقية العدد ٣٩٨٢ في حزيران ٢٠٠٤ .

²⁴ تتعلق فق ٢ من المادة (٢٢) بموضوع تبادل المعلومات .

-) () ()

. () -
()
() () ()

() () ()



()

()

)

.(

()

) ()

- :

.(

المبحث الثاني تقييم نظام السرية المصرفية

²⁶ القاضي حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٥٦-٥٧، د. عز الدين الدناصوري و د. عبدالحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، ج٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٣١٦.

() () -)



:

:

:

أولاً : حماية الخصوصية الشخصية للعميل

()

()

27 تنص المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - والمعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨ - على انه (لا يُعرض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ...) .

28 تنص المادة (١٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - والمعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ - على انه (١- لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته ...) .

29 تنص المادة (١٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، والتي تقابلها المادة (٤٥) من دستور جمهورية مصر العربية، على انه (أولاً : لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة) .

30 د. جلال وفاء محمد، مصدر سابق، ص ٦٤، انظر كذلك : د. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٣٠٢ .



()

31 د. محمد حسين منصور، مصدر سابق، ص ٣٠٣، د. عزة حمد الحاج سليمان، النظام القانوني للمصارف الالكترونية (الشيك – الصورة)، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٠٦، انظر كذلك : د. احمد بركات مصطفى، العقود التجارية وعمليات البنوك – دراسة في قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، ط١، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦، ص٢٧٦ .
32 انظر د. ابراهيم حامد طنطاوي، الحماية الجنائية لسرية معلومات البنوك عن عملائها في ضوء القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧-٨ .
33 د. الياس ناصيف، مصدر سابق، ص ٢٧٥ – ٢٧٦، انظر كذلك :

G.Ripert et R.Roblot , Traite de Droit Commercial ,Tome 1,volume 1,18 edition

ترجمة منصور القاضي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص٧٤٤-٧٤٥ .

-) ()
(



- : :

-

-

34 انظر د. علي جمال الدين عوض، مصدر سابق، ص ١١٠٠ .
35 د. محمود الكيلاني، التشريعات التجارية والمعاملات الالكترونية، ط١، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤، ٣٧٤، انظر كذلك : د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٧٧ .



()

ثالثاً : حماية مصلحة المصرف

-

-

:

() .

رابعاً : حماية رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصدر المشروع

36 د. عبدالمجيد محمد عبودة، النظام البنكي في المملكة العربية السعودية، مطبعة معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٨٦، ص ٢٤٧ .
37 د. نعيم مغنغب، مصدر سابق، ص ٢٢ .

-) ()
(



- -

المطلب الثاني : مساوى السرية المصرفية

38 انظر : د. نعيم مغنغب، مصدر سابق، ص ٢٢، د. محمود الكيلاني، مصدر سابق، ص ٣٧٣ .
39 هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٥ .



()



⋮
-: _____ :

...

:

() ()
-)
(

ثانياً : السرية المصرفية وغسيل الأموال

41 نقلا عن د. محمود الكيلاني، مصدر سابق، ص ٣٧٥ .

42 انظر في تفصيل ذلك المطلب الثاني من المبحث الأول من هذا البحث .



()



)

(

43 خالد سليمان، تبييض الأموال جريمة بلا حدود - دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٠، د. محمد عبد الرحمن بوزبير و د. عبد الله مسفر الحيان، مصدر سابق، ص ١٢٨ .
44 د. محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٦ .

-) ()
(



45 د. عزت محمد العمري، مصدر سابق، ص ٢٧٦ .
46 د. محمد سامي الشوا، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٢ .
47 د. هدى حامد قشقوش، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج٣، الجرائم المتعلقة بأعمال المصارف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦٣ .



()



()

-

-

:

-

⁴⁸ د. عزت محمد العمري، مصدر سابق، ص ٤٣ .

() ()
-)
(

() :
) ()
() (

49 هيام الجرد، مصدر سابق، ١٩١ .
50 للتفصيل انظر د. مصطفى طاهر، مصدر سابق، ص٤٤٧-٤٥٢، رمزي نجيب القسوس، غسيل الأموال - جريمة العصر (دراسة مقارنة)، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٦٩-٧١



()



.
:

- -

. ()

:

-

-

-



-) ()
(



-

-

-

51 د. مصطفى طاهر، مصدر سابق، ص ٥٨٠ .
52 انظر رمزي نجيب القسوس، مصدر سابق، ص ٧٤ .





()



الخاتمة

:

:

:

:

:

:

-) ()
(



المصادر

أولاً: الكتب والأبحاث:

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

() -





()



()

-

-

(-)

/

www.elgari.com/article67.htm-68k



-) () (



ثانياً : الدساتير والمواثيق الدولية :



()



.	-
()	-
.	-
.	-
.	-
.	-
()	-
.	-
()	-
()	-
()	-
()	-
()	-
.	-
.	-

رابعاً : المواقع الالكترونية :

www.kantakji.org/fiqh/files/Banks/189.doc

خامساً : المصادر الأجنبية :

- 1- Chehire and Fifoot , The Law of Contract , London , 1964 .
- 2- Chereley Etsmart , Leading cases in the law of banking ,London ,1977 .
- 3- G.Ripert et R.Roblot , Traite de Droit Commercial,Tome1,volume 1,18 edition
- 4- G.Ripert et R.Roblot , Traite de Droit Commercial ,Tome 2



-)

()

.....

.

(

